

مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

"دراسة حالة جمهورية مصر العربية"

*Financial inclusion initiatives and their role in financing small and medium enterprises
A Case Study of the Arab Republic of Egypt*

محمد رجب صديق هاشم

ياسر محمود احمد¹

الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري - مصر
mohamedragab77@hotmail.com

الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري - مصر
yasser_ghalab@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/09/ 27

تاريخ الاستلام: 2021/02/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ونظرًا لأن الشمول المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، فإنه ينبغي ضمان وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية الرسمية، حيث تقوم بدور اجتماعي وثقافي محدود ومتوسطي الدخل في المجتمع، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية إليهم من الناحية الادخارية، أو منح القروض متناهية الصغر لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، واستخدامها بتكلفة معقولة، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، التحويلات)، كما يعد قطاع البنوك والمصارف من القطاعات التي تؤدي دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد المصري.

Abstract:

The study aims to clarify the role of financial inclusion initiatives and their role in financing small and medium enterprises

In Egypt, financial inclusion is also a multi-dimensional concept of financial development, which is the process of ensuring that all individuals have access to basic formal financial services, as it plays a social and cultural role for the limited and middle-income groups in society, as well as small and medium enterprises, by ensuring that financial services reach them, In terms of savings or granting micro-loans, to establish projects that help low-income families improve their income level and use them at a reasonable cost, and include basic formal financial services (credit, savings, insurance, payments, and transfers). The banking and banking sector is also an important sector that performs An important role in economic activity through financing small and medium enterprises,

Key words: financial inclusion, small and medium enterprises, the Egyptian economy.

مقدمة:

يقوم الشمول المالي بدور اجتماعي وثقافي محدود ومتوسطي الدخل في المجتمع من خلال ضمان وصول الخدمات المالية إليهم من الناحية الادخارية، وكذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو منح القروض متناهية الصغر لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، هذا بخلاف منحها لأصحاب شركات المقاولات والسياحة، وأيضًا القروض منخفضة الفائدة لتشجيعهم، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتى المجالات، وتشغيل العمالة، ورفع مستوى دخلها المالي مما يعزز من الاستقرار المالي الذي يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال توطن الصناعات الصغيرة

والمتوسطة، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة الاجتماعية لمحدودي ومتوسطي الدخل خصوصاً بعد أن قدم البنك المركزي عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في يناير 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل بالمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة.

مشكلة البحث:

يعد قطاع البنوك والمصارف من القطاعات التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتشهد المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إبراز أهمية هذا الدور للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفاعلية، وذلك بسبب أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص، وتعزيز الحالة المالية للفقراء، وتوفير الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ونظراً لأن الشمول المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، فإنه ينبغي ضمان وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية الرسمية، حيث تقوم بدور اجتماعي وثقافي لمحدودي ومتوسطي الدخل في المجتمع. كما يهدف إلى قياس أثر هذه المبادرات على الاقتصاد المصري .

فروض البحث:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مبادرات الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الاقتصاد المصري .

تساؤلات البحث:

ما المقصود بالشمول المالي، وما هي أهميته في التنمية، وأهدافه وأبعاده؟

ما المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية؟

ما هي مبادرات الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على أكثر من منهج، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بشكل رئيسي في وصف وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتمد على بعض المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في الشمول المالي والتنمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف والخاصة بتطبيق الشمول المالي. كما اعتمد البحث على قياس أثر التطور المالي من خلال مؤشرات الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، عدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المبيعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي E.views، وتغطي البيانات الفترة الزمنية (2010-2020).
وتتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المتغيرات المستقلة: إجمالي القروض المصرفية (Ions).

خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وبعد عرض الإطار العام له تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: مفاهيم الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور مبادرة الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واثراً على الاقتصاد المصري حالة بنك مصر.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تسعى الدول النامية إلى تعزيز الشمول المالي كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، وهذا يثير مسألة العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والشمول المالي، وقد تم تناول دراسات الشمول المالي من عدة جوانب مختلفة، وكان أهمها الدراسات السابقة التي تناولت تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

أولاً: دراسة محمود سلامة الجوفيل بعنوان: " دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم: دراسة ميدانية" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصف التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من 150 فرداً من المحاسبين والمدراء الماليين ومدراء الحسابات والمدققين الداخليين العاملين في البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وقد بينت النتائج وجود دور إيجابي للبنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، وأيضاً وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم منها أن طبيعة تمويل هذه المنشآت يرهق البنك إدارياً ومالياً بمشاكل متابعة القروض.

ثانياً: دراسة عبدالمجيد الساي وقاسم علي (2015) بعنوان: " دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي: دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي في السودان في الفترة 2007-2012، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصف التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من 100 فرد ممن يعملون في الإدارات العليا، وموظفي الاستثمار في 5 بنوك في السودان، وأشارت النتائج إلى تدني مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لانخفاض العائد المتحقق من التمويل الأصغر، وارتفاع مخاطر استرداد التمويل الممنوح للعملاء، وقد بينت النتائج أن تدني قيمة الضمانات اللازمة تؤثر سلباً على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثالثاً: دراسة

Oke, M., and Aluko, O., (2015) "Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria", Journal of Business and Management, Volume (17), Issue (4)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا في الفترة 2002-2012، وتكونت عينة الدراسة من 10 بنوك تجارية تم جمع بياناتها السنوية، وبناء نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين متغيرات الدراسة. وقد بينت النتائج أن البنوك التجارية لها تأثير كبير على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن نسبة القروض الممنوحة

من قبل البنوك التجارية في نيجيريا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الائتمان إلى إجمالي الائتمان في الاقتصاد لها أثر إيجابي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت هذه الدراسة أن البنوك التجارية قادرة على زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

رابعاً: دراسة

Yeboah, J., (2014), "The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Ghana- A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi", Journal of Education and Practice, Vol. (5), No.(11)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصف التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من 8 بنوك تجارية علمية و 84 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في مدينة Takoradi- Sekondi في غانا، وبينت النتائج أن البنوك التجارية لها دور إيجابي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا، حيث تبين أن البنوك التجارية تنظر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مرشحة. وقد أظهرت النتائج أن التمويل المصرفي يعزز ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تبين وجود مجموعة من العوامل المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها ارتفاع معدلات الفائدة، والضمانات المطلوبة، ونقص معلومات الجودة، والتأخير في الإجراءات القضائية.

المبحث الثاني: مفهوم الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مصطلح الشمول المالي حديث الكثير من الدول وبخاصة الدول النامية، إلا أنه مستخدم بفاعلية في كثير من الدول المتقدمة، وتناوله العديد من الكتاب، حيث يرى Inoue أن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية الرسمية، واستخدامها بتكلفة معقولة، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، التحويلات)، وبدون هذه الخدمات سيلجأ الأفراد إلى مصادر مالية غير رسمية، وبتكلفة مرتفعة⁽¹⁾، ويقصد هنا بالأفراد من يرغبون في تمويل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار ما سبق سنتناول في هذا المبحث التعريف بالشمول المالي وأبعاده، وأيضاً التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الشمول المالي وأبعاده ومؤشراته

1- مفهوم الشمول المالي:

عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول، واستخدام كافة فئات المجتمع- بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة- الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل، وشفاف، وبتكاليف معقولة" (عبدالله، 2016، ص. 17)⁽²⁾.

وزاد الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي بزيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم (أبو دية، 2016، ص22)⁽³⁾.

2- أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

أورد البنك الدولي أبعاد الشمول المالي في خمسة أبعاد أساسية، وهي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، التأمين (بن رجب، 2018، ص3)⁽⁴⁾، كما اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPIFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي⁽⁵⁾:

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension):

- ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول، وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي:
- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين.
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
 - حسابات النقود الإلكترونية.
 - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
 - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):

- ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي مما يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات من أهمها ما يلي:
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10000 بالغ.
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000 بالغ.
 - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
 - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
 - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
 - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
 - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
 - الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع وقروض.

قائمة البعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality):

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفاعلية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك، والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات من أهمها ما يلي:

١- القدرة على تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخصوصاً لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

٢- الشفافية Transparency: حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3- الراحة والسهولة **Convenience**: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.

- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

4- حماية المستهلك **Consumer protection**: وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية في غضون من 3 إلى 6 شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.

- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تمت تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

هـ. التثقيف المالي **Financial Education**: يقيس هذا المؤشر المعارف المالية الأساسية، وقدرة المستخدمين على التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

- حساب النسبة المثوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، والمخاطرة، والتضخم، والتنويع.

- النسبة المثوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

- المديونية (السلوك المالي) **Indebtedness**: وتعتبر المديونية سمة مهمة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون عن السداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوماً عن سداد القرض.

ثانياً: تعريف وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك إجماع بين الخبراء على الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني لأي بلد بالرغم من اختلاف التعاريف الأكاديمية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم سنتناول تعريف وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

أ- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك تعريفات تقوم على استخدام حجم المبيعات في تحديد حجم المشروعات، والفرقة بينها، كما توجد معايير يمكن الاستناد إليها في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية، وتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى بتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها، وذلك حسب مراحل معيار رأس المال، ومعيار الإنتاج، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة⁽⁶⁾.

ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعد معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعد المنشأة صغيرة أو متوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عاملاً، وفي السويد حتى 200 عاملاً، وفي هولندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف 50 عاملاً⁽⁷⁾.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصين عملية "UNIDO المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية)، والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً".

ويصف البنك الدولي "World Bank" المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المنهاية الصغر، والتي يعمل فيها ما بين 10-50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها ما بين 100-500 عامل بالمشروعات المتوسطة⁽⁸⁾. أما مؤسسة التمويل الدولية "IFC" فتحدد المؤسسات التي تستثمر حدًا أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة⁽⁹⁾.

أما بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي "FED"، فقد عرّف المشروع الصغير بأنه كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة، ويستحوذ على نصيب محدود من السوق، ولا يزيد عدد العاملين فيه عن 200 عامل، ورأس ماله لا يزيد عن 4 ملايين دولار، وأرباحه السنوية لا تزيد عن 450 ألف دولار، والقيمة المضافة لا تزيد عن 4.5 مليون دولار⁽¹⁰⁾.

ويوضح الجدول التالي تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقاً لعدد مختلف من الجهات:

جدول رقم (1): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لعدد من الجهات في مصر.

المعيار	متناهية الصغر MICRO	الصغيرة SMALL	المتوسطة MEDIUM
عدد العاملين	الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء أقل من 50 عامل.	الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء أقل من 50 عامل، البنك المصري أقل من 141 أقل من 50 عاملاً.	الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء 50 عاملاً فأكثر، البنك المركزي المصري من 50 إلى 99 عاملاً.
رأس المال المدفوع		البنك المركزي المصري من مليون جنيه إلى 20 مليون جنيه.	
حجم المبيعات		البنك المركزي المصري من 250 ألف جنيه إلى 5 ملايين جنيه.	
حجم القروض	الصندوق الاجتماعي للتنمية أقل من 25 ألف جنيه.	الصندوق الاجتماعي للتنمية من 25 ألف جنيه إلى مليوني جنيه.	

Source: world Bank ICA (2009)

وبالنسبة لمصر، فقد صدر القانون رقم 144 لسنة 2004 والذي وفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، والذي عرّف المنشآت الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية لا يقل رأس مالها عن 50 ألف جنيه، ولا يجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً. وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر، فقد عرفها القانون بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية، ويقل رأس مالها عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المنشآت الصغيرة، ومعياري رأس المال في تعريف المنشآت متناهية الصغر⁽¹¹⁾.

ب- أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن لها دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي.

1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية⁽¹²⁾:

- أنها تعد بذرة للمشروعات الكبيرة.
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- تعمل على تنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن.
- تستخدم المكون المحلي بدرجة كبيرة.

- تتميز بالمرونة في مواجهة تقلبات الاقتصاد.

- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات، والتقليل من الاستيراد، وتحسين الصادرات، والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

2- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة خصائص تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات العملاقة على النحو التالي⁽¹³⁾:

- مالك المنشأة هو مديرها، حيث يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.

- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث إن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرًا لانخفاض كلفتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرًا لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها، والارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدر جيد للدخارات الخاصة، وتعبئة رؤوس الأموال.

- المرونة والقدرة على الانتشار نظرًا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

- صناعات مكتملة للصناعات الكبيرة، وكذلك مغذية لها.

- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرًا لارتفاع تكلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

- الافتقار إلى هيكل إداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إداريًا وماليًا وفنيًا.

- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

- سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق، حيث إن صغر الحجم عمومًا، وضآلة رأس المال، كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى

النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل تكلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

المبحث الثالث: دور مبادرة الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاقتصاد المصري

حالة بنك مصر

من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في يناير 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة

للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة

لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل بالمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم

ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55 مليار جنيه حتى نهاية 2017، وكان بنك مصر من أهم

البنوك التي عملت على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الراجح، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أولاً:

مبادرات الشمول المالي لبنك مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الراجح، ثم ثانياً قياس أثر مبادرات

الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد المصري على النحو التالي:

أولاً: مبادرات الشمول المالي لبنك مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الراجح، وكانت تفاصيله على

النحو التالي⁽¹⁴⁾:

أ- مبادرة تمويل المشروعات المتناهية الصغر

أولاً: المشروعات متناهية الصغر

البيان	المنتج الأول	المنتج الثاني
قيمة القرض	من 5,000 جم حتى أقل من 30,000 جم من 30,000 جم حتى 50,000 جم	أكبر من 50,000 جم حتى 150,000 جم أكبر من 150,000 جم حتى 250,000 جم
القطاعات المستهدفة	تجارى - صناعي - خدمي فيما عدا الأنشطة المخطورة الإنتاج (الزراعي - الحيواني - الداجنى - السمكي - وسائل النقل)	
المستندات المطلوبة	الأوراق المطلوبة: - • مرور عام على النشاط • صورة من عقد الإيجار أو التملك أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ بالشهر العقاري. • صورة من بطاقة الرقم القومي للمقترض والضامن سارية • إيصال مرافق حديث (مياه - غاز - كهرباء- فاتورة تليفون) باسم المقترض أو مالك محل النشاط لا يتجاوز 3 شهور. • صورة من البطاقة ضريبية وموقف ضريبي حديث يفيد عدم وجود مستحقات ضريبية على المنشأة. • مستخرج حديث من السجل التجاري لا يتجاوز 3 شهور • صورة أحر إيصال سداد تأمينات لا يتجاوز 3 شهور. • شهادة حديثة من الأحكام التجارية (الاحتجاج بعدم الدفع والإفلاس) عن آخر خمس سنوات سابقة. • استيفاء قائمة دخل وميزانية معتمدين للمبالغ أكبر من 100 ألف جنيه لإثبات أن حجم مبيعات العميل أقل من مليون جنيه • تفويض من العميل بخصم مصاريف الإصدار خصما من قيمة القرض الممنوح له. • تفويض من العميل بخصم قيمة رسوم إصدار وثيقة تأمين مخاطر عدم السداد خصما من قيمة القرض الممنوح للقروض أكبر من 100 ألف جنيه.	الأوراق المطلوبة: - • مرور عام على النشاط • صورة من عقد الإيجار أو التملك أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ بالشهر العقاري. • صورة من بطاقة الرقم القومي للمقترض والضامن سارية • إيصال مرافق حديث (مياه - غاز - كهرباء- فاتورة تليفون) باسم المقترض أو مالك محل النشاط لا يتجاوز 3 شهور.
مدة القرض	من 6 شهور حتى 24 شهر.	من 12 شهر حتى 36 شهر.
دورية الأقساط	أقساط شهرية .	
معدل العائد	28% سنوي متناقص	21% سنوي متناقص

ثانياً " - المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية " مشروعك "

البيان	مشروعك 1	مشروعك 2
قيمة القرض	من 5,000 جم حتى أقل من 30,000 جم من 30,000 جم حتى 50,000 جم	أكبر من 50,000 جم حتى 150,000 جم أكبر من 150,000 جم حتى 250,000 جم
القطاعات المستهدفة	تجارى - صناعي - خدمي فيما عدا الأنشطة المخطورة الإنتاج (الزراعي - الحيواني - الداجنى - السمكي - وسائل النقل)	
المستندات المطلوبة	الأوراق المطلوبة: - • صورة من عقد الإيجار أو التملك أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ بالشهر العقاري. • صورة من بطاقة الرقم القومي للمقترض والضامن سارية. • إيصال مرافق حديث (مياه - غاز - كهرباء - فاتورة تليفون) باسم المقترض أو مالك محل النشاط لا يتجاوز 3 شهور. • خطاب من الوحدة المحلية أو الحي الكائن بنطاقها الجغرافي مقر نشاط العميل بمعاونة البنك في متابعة المشروعات الممولة وقطع المرافق عن مقر النشاط في حالة عدم التزام ال	الأوراق المطلوبة: - • صورة من عقد الإيجار أو التملك أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ بالشهر العقاري. • صورة من بطاقة الرقم القومي للمقترض والضامن سارية. • إيصال مرافق حديث (مياه - غاز - كهرباء- فاتورة تليفون) باسم المقترض أو مالك محل النشاط لا يتجاوز 3 شهور. • خطاب من الوحدة المحلية أو الحي الكائن بنطاقها الجغرافي مقر نشاط العميل بمعاونة البنك في متابعة المشروعات الممولة وقطع المرافق عن مقر النشاط في حالة عدم التزام ال

عن مقر النشاط في حالة عدم التزام العميل بسداد 3 أقساط مع إء فاء المشروعات التي تدار من خلال المنازل	عميل بسداد 3 أقساط مع إعفاء المشروعات التي تدار من خلال المنازل.
• صورة من شهادة الموقف من التجنيد " للعملاء أقل من 35 عام "	• صورة من شهادة الموقف من التجنيد " للعملاء أقل من 35 عام "
• صورة من البطاقة ضريبية وموقف ضريبي حديث يفيد عدم وجود مستحقات ضريبية على المنشأة.	• صورة من البطاقة ضريبية وموقف ضريبي حديث يفيد عدم وجود مستحقات ضريبية على المنشأة.
• صورة من رخصة مزاولة النشاط " دائمة أو مؤقتة."	• صورة من رخصة مزاولة النشاط " دائمة أو مؤقتة."
• صورة من السجل تجارى حديث ويشترط مرور 3 شهور على الأقل على قيد هـ.	• صورة من السجل تجارى حديث ويشترط مرور 3 شهور على الأقل على قيد هـ.
• صورة آخر إيصال سداد تأمينات لا يتجاوز 3 شهور	• صورة آخر إيصال سداد تأمينات لا يتجاوز 3 شهور
• شهادة حديثة من الأحكام التجارية (الاحتجاج بعدم الدفع والإفلاس) عن آخر خمس سنوات سابقة.	• شهادة حديثة من الأحكام التجارية (الاحتجاج بعدم الدفع والإفلاس) عن آخر خمس سنوات سابقة.
• استيفاء قائمة دخل وميزانية معتمدين للمبالغ أكبر من 100 ألف جنيه لإثبات أن حجم مبيعات العميل أقل من مليون جنيه	• استيفاء قائمة دخل وميزانية معتمدين للمبالغ أكبر من 100 ألف جنيه لإثبات أن حجم مبيعات العميل أقل من مليون جنيه
• تفويض من العميل بخصم مصاريف الإصدار خصما من قيمة القرض الممنوح له.	• تفويض من العميل بخصم مصاريف الإصدار خصما من قيمة القرض الممنوح له.
• تفويض من العميل بخصم قيمة رسوم إصدار وثيقة تأمين مخاطر عدم السداد خصما من قيمة القرض الممنوح للقروض أكبر من 100 ألف جنيه.	• تفويض من العميل بخصم قيمة رسوم إصدار وثيقة تأمين مخاطر عدم السداد خصما من قيمة القرض الممنوح للقروض أكبر من 100 ألف جنيه.
مدة القرض	من 6 شهور حتى 24 شهر .
دورية الأقساط	أقساط شهرية
معدل العائد	28% سنوي متناقص .
	12.25% سنوي متناقص .

الشروط الواجب توافرها

1. أن يكون نشاط العميل داخل نطاق المدينة والقرى والمراكز التابعة لها التي يقع فيها الفرع المانح بالإضافة إلى المدن ومراكز المحافظات المجاورة التي لا يوجد بها فرع أو يوجد بها فرع ولا يقوم بتقديم هذه الخدمة.
2. أن يكون النشاط قائم منذ سنة على الأقل سواء كان العميل يزاول النشاط ومستمر في مزاولته بمحل إقامته وسكنه أو يوجد محل نشاط مستقل (ما عدا منتجات مشروعك 1 و 2 يُتاح منح المشروعات الجديدة).
3. يشترط وجود ضامن متضامن مستعلم عنه استعمال شامل وجيد.
4. أن يكون العميل صاحب النشاط مصري الجنسية كامل الأهلية حسن السمعة ولا يقل عمره عن 21 عام ولا يزيد عن 65 عام في تاريخ استحقاق القرض، و في حالة زيادة العمر عن 65 عام يشترط أن يكون عمر الضامن أقل من 60 عاما في تاريخ استحقاق القرض.
5. أن يجيد العميل أو ضامنة القراءة والكتابة على الأقل.
6. يتم إصدار قرض واحد للعميل والمنشأة معاً وفي حالة الشركات لا يجوز لأكثر من شريك الاقتراض على ذات المنشأة.
7. ألا يكون الضامن للعميل طالب القرض قاصراً أو ضامناً لعميل آخر.
8. في حالة وجود تقييم رقمي في تقرير الاستعلام الائتماني I-Score يجب أن يكون مرضى على الأقل لكل من العميل والضامن والشركاء وجيد على الأقل للمنشأة، وعدم وجود إجراءات قضائية ضد العميل، وأن يكون العميل والضامن والشركاء والمنشأة غير مدرجين بالقوائم السلبية طرف أحد البنوك مع الالتزام بمعايير الانتظام والمتأخرات.
9. أن تكون قيمة القسط الشهري للقرض متناسب مع أرباح العميل من النشاط.
10. ألا توجد ضمانات تبادلية بين المدين والضامن.
11. عدم حصول العميل على قروض مشروعات صغيرة قائمة وذلك قبل الموافقة على منح التمويل متناهي الصغر.

ب- تمويل المشروعات الصغيرة:

1. الشركات حديثة التأسيس:

أن يكون رأس المال المدفوع من 50 ألف جم إلى 5 ملايين جم للمنشآت الصناعية، وإلى 3 ملايين جم لغير الصناعية.

2. الشركات القائمة:

يقوم البنك بتمويل الشركات الصغيرة، وذلك لكافة المنشآت الفردية، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال في كافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية التي تكون مبيعاتها من مليون جم وحتى أقل من 50 مليون جم طبقاً لاحتياجات كل عميل، وبأسعار فائدة (5%) (عائد بسيط متناقص) للقطاع الصناعي والخدمي والزراعي طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري.

مبادرة بنك مصر في تمويل المشروعات الصغيرة (مشروعى - مشروعك)

يساهم بنك مصر في ما يلى:

- مساندة المشروعات القائمة على التطوير والتوسع والاحلال والتجديد من خلال تمويل مشروعات توفر فرص عمل دائمة تعمل على زيادة الانتاج والدخل.

- تمويل كافة أنواع المنشآت الفردية وشركات الأشخاص وشركات والأموال في كافة الأنشطة سواء كانت صناعية، تجارية، خدمية، مهن حرة، وكذلك الأنشطة الطبية والعيادات والصيدليات وكذلك الأنشطة صديقة البيئة والتجهيزات بغرض التحول الى الطاقة النظيفة "غاز طبيعي" والتي تتراوح مبيعاتها من مليون جم حتى اقل من 50 مليون جم.

ويتم التمويل من خلال قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتمويل راس المال العامل وتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، الجديدة / المستعملة ووسائل النقل، حيث تتراوح قيمة القرض من 250 ألف جم حتى 6 مليون جم لتمويل الأنشطة القائمة والجديدة.

كما تتراوح مدة القرض من سنة وحتى 7 سنوات متضمناً فترة السماح طبقاً لطبيعة المشروع

- سعر العائد :

يكون العائد 5% بسيط متناقص للأنشطة الصناعية والخدمية والمهن الحرة "طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري"، وبسعر عائد تنافسي للأنشطة التجارية بالنسبة لحديثي التأسيس (الأنشطة الجديدة) يكون راس المال المدفوع طبقاً للسجل التجاري كالتالي: -

من 50 ألف حتى اقل من 5 مليون جم للمشروعات الصناعية

من 50 ألف حتى اقل من 3 مليون جم للمشروعات غير الصناعية

نسب التمويل :

تصل نسبة التمويل الى 80% بالنسبة للآلات والمعدات

تصل نسبة التمويل الى 80% بالنسبة للسيارات

تصل نسبة التمويل الى 100% بالنسبة لراس المال العامل

- المستندات المطلوبة

* مستخرج حديث من السجل التجاري، صورة من البطاقة الضريبية.

* صورة رخصة مزاولة النشاط (مؤقتة او نهائية او السير في اجراءات الترخيص او عدم خضوع النشاط للترخيص)

*الموقف الضريبي والتأمينى.

* صورة مستند ملكية مقر المشروع أو عقد الإيجار.

* ميزانيات منذ بداية النشاط وبحد أقصى اخر ثلاث ميزانيات للشركات القائمة.

* صورة عقد تأسيس الشركة وتعديلاته . (في حالة شركات الأشخاص و الأموال)

المستندات المطلوبة ونسب التمويل للمشاريع حديثة التأسيس:

صورة مستند ملكية مقر المشروع او عقد الايجار

مستخرج حديث من السجل التجاري وصورة البطاقة الضريبية والموقف التأميني

صورة رخصة مزاولة النشاط (مؤقتة او نهائية او السير في اجراءات الترخيص او عدم خضوع النشاط للترخيص)

صورة عقد تأسيس الشركة وتعديلاته . (في حالة شركات الأشخاص و الأموال)

ب - تمويل المشروعات المتوسطة:

1. الشركات حديثة التأسيس:

أن يكون رأس المال المدفوع أكثر من 5 ملايين جم إلى 15 مليون جم للمنشآت الصناعية، ومن 3 ملايين جم إلى 5 ملايين جم لغير الصناعية.

2. الشركات القائمة:

يقوم البنك بتمويل الشركات المتوسطة، وذلك لكافة المنشآت الفردية، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال في كافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، والتي تكون مبيعاتها من 50 مليون جم وحتى أقل من 200 مليون جم طبقاً لاحتياجات كل عميل.

كما يقدم البنك تمويلاً متوسطاً وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجال الصناعة طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري بعائد إقراض (10%) بغرض تمويل رأس المال العامل والآلات أو المعدات أو خطوط الإنتاج الجديدة، كذلك يقدم البنك تمويلاً متوسطاً وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجالي الصناعة والزراعة طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري بعائد إقراض (7%) بغرض تمويل الآلات أو المعدات أو خطوط الإنتاج الجديدة لمدة أقصاها 10 سنوات، وبحد أقصى 40 مليون جم بشرط عدم الاستفادة من هذه المبادرة من بنك آخر.

ملحوظة بخلاف المنتجات بعاليه، و في حالة عدم انطباق أي من الشروط يتم التمويل حالة بحالة، وذلك بالتعاون مع فريق عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم 2 برامج تمويل المشروعات بينك مصر

البنك	مبلغ تمويل المدارس والمعاهد الخاصة School's Product Finance	مبلغ تمويل الآلات والمعدات للمصانع Equipment Finance	مبلغ تمويل الأجهزة والمعدات الطبية Medical Equipment Finance	مبلغ تمويل وسائل النقل الخاصة بالشركات Business Vehicle Finance	مبلغ تمويل رأس المال العامل Working Capital
بنك مصر	• قرض تمويل شراء اجهزة طبية مدارس • قرض تمويل مبنى / اثناء بناء / توسعات / تلميطات • قرض تمويل تجهيزات للمصانع • قرض تمويل المعدات (اجهزة) - قرض - آلات - افران	• قرض تمويل شراء الآلات والمعدات (الجديدة / المستعملة واره الخارج للمصانع / قرض تمويل خطوط إنتاج (مكينة / جزائية) للمصانع • قرض تمويل آلات و / اي تجهيز آلات - معدات - خطوط إنتاج للمصانع	• قرض تمويل المعدات والأجهزة الطبية للمعمل • قرض تمويل المستشفيات الخاصة والمرکز الطبي	• قرض تمويل سيارات النقل (تاكسي - ليموزين) - ليموزين خاصة - ليموزين سياحية - ليموزين	• تمويل رأس المال العامل لتلبية احتياجات العملاء • التغطية قصير الأجل
بنك الاستثمار	المدارس والمعاهد الخاصة بقرن	المصانع بقرن أو اقربا	المعمل وبرايز الأتية المرکز الطبي المستشفيات الخاصة مرکز علاج الطبيعي	الشركات التجارية والصناعية - لفرقة النقل - لفرقة السياحة - لفرقة النقل والتوزيع - لفرقة الأتية	قوة المؤسسات والشركات والمصنع العاملة بصر (في نطاق تعريف بنك المركزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) عائدي - تجاري - خاص
بنك القرض	متوسط وطويل الأجل - بعد أقسى 5 سنوات (تسعة قرن / تسعة قرن / تسعة / 9 شهور بعد أقسى)	متوسط وطويل الأجل - بعد أقسى 5 سنوات (تسعة قرن / تسعة قرن / تسعة / 9 شهور بعد أقسى)	متوسط وطويل الأجل - بعد أقسى 5 سنوات (تسعة قرن / تسعة قرن / تسعة / 9 شهور بعد أقسى)	متوسط وطويل الأجل - بعد أقسى 5 سنوات (تسعة قرن / تسعة قرن / تسعة / 9 شهور بعد أقسى)	سويدي قصير الأجل تمويل احتياجات النشاط التشغيلية بعد أقسى 6 شهور
حدود القرض / التمويل	20 مليون جنيه	5 مليون جنيه	5 مليون جنيه	5 مليون جنيه	5 مليون جنيه
نسبة التمويل	• 6600 في حدة تمويل تويستت تمويل تجهيزات التصنيع / القاعات المعامل • 6670 في حدة تمويل مبنى / تشييد / توسعات	• 6670 من قيمة الآلات والمعدات المشتركة الجديدة • 6660 من قيمة الآلات والمعدات المشتركة (المستعملة)	• 6690 من قيمة تمويل المعدات والأجهزة الطبية	• 6690 من قيمة تمويل السيارات المطلوبة	بحد الحد لسبب التمويل المبني والقرن بحد معدات بطرق التغطية المتوفرة المتوفرة بمستوى خاص بالبنك
المستندات المطلوبة	• قوائم مالية معقدة (أخر 3 سنوات - بعد التي سنتين - موزن خريبي والمبني حديث تلف بالشفقات المالية المتولدة - براسة مالية واقية من مكتب استشاري معتمد و / او من المؤسسة • عرض أسعار بالآلات والمعدات المطلوب تمويلها • رخصة التشغيل - السجل التجاري - سجل تجاري - بطاقة ضريبية	• قوائم مالية معقدة (أخر 3 سنوات - بعد التي سنتين - موزن خريبي والمبني حديث تلف بالشفقات المالية المتولدة - براسة مالية واقية من مكتب استشاري معتمد و / او من المؤسسة • عرض أسعار بالآلات والمعدات المطلوب تمويلها • رخصة التشغيل - السجل التجاري - سجل تجاري - بطاقة ضريبية	• قوائم مالية معقدة (أخر 3 سنوات - بعد التي سنتين - موزن خريبي والمبني حديث تلف بالشفقات المالية المتولدة - براسة مالية واقية من مكتب استشاري معتمد و / او من المؤسسة • عرض أسعار بالآلات والمعدات المطلوب تمويلها • رخصة التشغيل - السجل التجاري - سجل تجاري - بطاقة ضريبية	• قوائم مالية معقدة (أخر 3 سنوات - بعد التي سنتين - موزن خريبي والمبني حديث تلف بالشفقات المالية المتولدة - براسة مالية واقية من مكتب استشاري معتمد و / او من المؤسسة • عرض أسعار بالسيارات المطلوب تمويلها • رخصة التشغيل - ترخيص مزاولة النشاط - سجل تجاري - بطاقة ضريبية	• صيغة الشركات: السرة الذاتية الخاصة بالقضاء محلي الإدارة والمخبرين • استبيان صورة من آخر 3 ميزانيات لتسوية على أن تكون معقدة من مصعب سجل في ليدت التجاري و / او مستقر لتسوية المتطور على أن يكون مرفق بها الإيضاحات اللازمة والصحة لتسوية استقرار حديث من السجل التجاري (أو بر عليه الاجور) • صورة طبق الأصل ترخيص مزاولة المينة / التشغيل - بطاقة الضريبة - تحقيق شخصية شهادة حديثة بالبنك التجاري وأتاني معتمد من الحساب القوي • بيان بام الموردين والمعامل متضمنة السياسة التجارية والمبني
السيارات العامة لكل منتج	• بعد المدارس والمعاهد الخاصة بجميع المحافظات	• بعد المصانع بقرن أو اقربا بجميع المحافظات	• بعد القطاع الطبي الخاص بجميع قطعه بجميع المحافظات	• بعد الوسائل المساعدة في التنمية الصناعية والتجارية والصحية	• بعد المصانع والشركات بقرن أو اقربا بجميع المحافظات

ثانياً: قياس اثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد المصري

يمثل الناتج المحلي الإجمالي في دراستنا الاقتصاد المصري بينما تمثل قروض بنك مصر للمؤسسات والمشروعات جانب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي

1- الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020

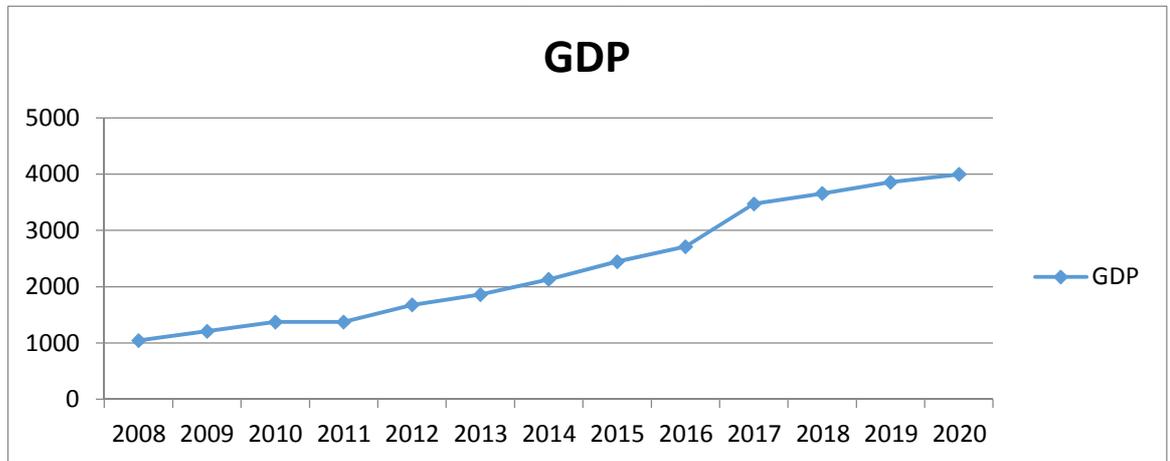
القيمة بالمليار جنيه

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
GDP	1371.1	1371.1	1674.7	1860.4	2130	2443.9	2709.4	3470	3654	3857	3995

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2014 و 2017/2018 و 2019\2020.

ويتضح من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة شهد معدل نمو بلغ حوالي 191%، حيث بلغت قيمة الناتج في بداية الفترة حوالي 1371 مليار جنيه، في حين بلغت قيمته في نهاية الفترة حوالي 3995 جنيه، وتشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى نمو الأسواق الداخلية، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك انتعاشاً خلال العام المالي 2018/2017 في سوق العقارات، حيث حقق نمواً بنحو 7.13% مقارنة بالعام المالي السابق، واستحوذ على 2.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال العام المالي 2018/2017، كما ساهم بنحو 10% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم قطاع البناء والتشييد بنحو 6% خلال العام المالي 2018/2017، وسجل ثالث أعلى أداء بين القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2018/2017، وبلغ معدل العجز العام 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 مقابل 3.6% خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017، وبلغ الفائض الأولي 68.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنحو 3.0% خلال نفس الفترة، وبلغت قيمة الديون الخارجية 61.96 مليار دولار، أي ما يعادل 9.31% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2018 مقابل 88.82 مليار دولار، أي ما يعادل 2.33% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2017، وبلغت قيمة خدمة الديون نحو 5.498 مليار جنيه مصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018، أي ما يعادل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.448 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017، أي ما يعادل 5.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع عائد سندات الخزينة لمدة ثلاثة شهور إلى 86.17% في فبراير 2019 مقابل 76.17% في فبراير 2018⁽¹⁵⁾.

شكل رقم 1 الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020



المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2014 و 2017/2018 و 2019\2020.

أ- قروض بنك مصر لتمويل المشروعات

يتضح من الجدول رقم 2 والشكل البياني الخاص به أن القروض نمت بنحو 488% خلال فترة الدراسة، لتسجل 326246 مليون جنيه بنهاية عام 2020، مقابل 65416 مليون جنيه في عام 2010، ويتضح من بيانات الجدول ان القروض اخذت في التزايد ما عدا الفترة من 2010 وحتى 2012 حيث اخذت في التراجع نتيجة لآثار تداعيات ثورة 25 يناير 2011، وما أعقبها من عدم استقرار سياسي وأمني، وهروب لرؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع كبير في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي والنشاط السياحي، وقد اتسمت هذه الفترة بالتراجع الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، واتساع عجز الموازنة، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات، والتوجه الزائد إلى الاعتماد على التمويل الخارجي سواءً في صورة منح أو مساعدات أو ودائع حكومية أو قروض⁽¹⁶⁾.

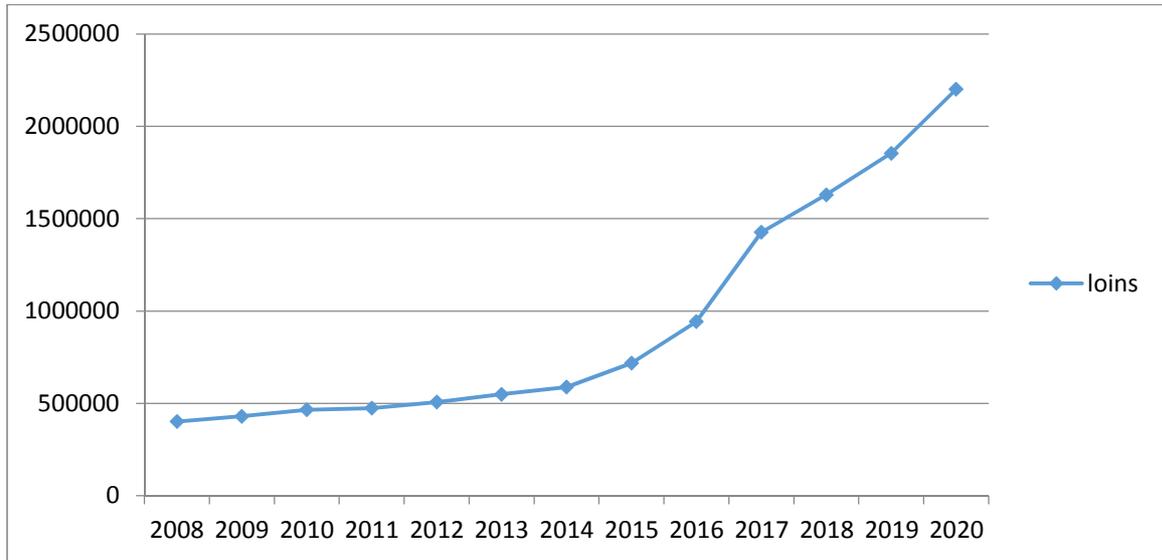
2- القروض خلال الفترة 2010-2020

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القروض	65416	55471	52055	57126	62572	68958	132728	187151	229498	277785	326246

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2014 و 2017/2018 و 2019\2020.

شكل رقم (2) تطور إجمالي القروض خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات الجدول السابق.

وفي دراستنا هذه سيتم قياس أثر تمويل المشروعات على الاقتصاد المصري متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي 9 E.views، وتغطي البيانات المدة الزمنية (2010-2020).

أولاً: متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المتغير المستقل:

• إجمالي القروض المصرفية (Ions).

جدول رقم 3 : تقدير الاثر باستخدام نموذج المربعات الصغرى Method: Least Squares

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 11/02/21 Time: 20:20
 Sample: 2010 2020
 Included observations: 11

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	6.853451	191.2145	1310.479	C
0.0000	8.195263	0.001137	0.009321	LOINS
2594.236	Mean dependent var	0.881831	R-squared	
1003.710	S.D. dependent var	0.868702	Adjusted R-squared	
14.79348	Akaike info criterion	363.6957	S.E. of regression	
14.86582	Schwarz criterion	1190471.	Sum squared resid	
14.74787	Hannan-Quinn criter.	-79.36413	Log likelihood	
0.528431	Durbin-Watson stat	67.16234	F-statistic	
		0.000018	Prob(F-statistic)	

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

ويمكن من خلال الجدول رقم 3 بالملاحق استنتاج ما يلي:

- إن قيمة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared) تساوي حوالي 0.868 مما يعني أن المتغير المستقل قادر على تفسير نحو 87% من التغيرات الحادثة في متغير الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائية.
- يلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة (F-statistic) بلغت نحو 67، وأنها معنوية إحصائياً، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم معنوية نموذج الانحدار المقدر، وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الانحدار، وهذا يشير إلى أن المتغير المستقل له أثر معنوي على ال GDP .
- كما بلغت قيمة معامل درين واتسون في هذا النموذج نحو 0.528، وبفحص القيمة الجدولية المقابلة تبين أن قيمة درين واتسون تشير إلى عدم وجود انحدار زائف.
- كما يتضح ان هناك علاقة طردية بين القروض Ions وبين GDP، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير نحو 0.009321، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع GDP بنحو 0.009321 وحدة في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وبعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائج هذا النموذج، وبالنظر إلى نتائج التقدير يتضح أن تمويل المشروعات متمثلة في قروض بنك مصر للمشروعات لها تأثير معنوي على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، والنموذج في مجمله

معنوي، وهذا الأمر يجعلنا نقبل به، وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أن مبادرات الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2020 لها تأثير على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية الرسمية، واستخدامها بتكلفة معقولة، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، التحويلات)، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلى مصادر مالية غير رسمية، كما أن هناك عدة معايير يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتبين تلك المعايير بين دولة وأخرى بتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ومراحل النمو التي بلغت، فالمشروعات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعد مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كذلك قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها، وذلك حسب مراحل معيار رأس المال، ومعيار الإنتاج، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة، فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة، ومستوى التقدم التكنولوجي.

ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة، وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما تبين أن للشمول المالي تأثيراً على النمو الاقتصادي؛ حيث إن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يساعد الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي؛ لأنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظراً لضعف مواردها الذاتية.

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها ما يلي:

- 1- تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها.
- 2- ان في مجال تمويل المشروعات الصغيرة يقوم بنك مصر بتمويل الشركات الصغيرة، وذلك لكافة المنشآت الفردية، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال في كافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية التي تكون مبيعاتها من مليون جم وحتى أقل من 50 مليون جم طبقاً لاحتياجات كل عميل، وبأسعار فائدة (5%) (عائد بسيط متناقص) للقطاع الصناعي والخدمي والزراعي طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري.
- 3- في مجال تمويل المشروعات المتوسطة يقوم البنك بتمويل الشركات المتوسطة، وذلك لكافة المنشآت الفردية، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال في كافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، والتي تكون مبيعاتها من 50 مليون جم وحتى أقل من 200 مليون جم طبقاً لاحتياجات كل عميل.

كما يقدم البنك تمويلاً متوسطاً وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجال الصناعة طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري بعائد إقراض (10%) بغرض تمويل رأس المال العامل والآلات أو المعدات أو خطوط الإنتاج الجديدة.

4- كذلك يقدم البنك تمويلاً متوسطاً وطويل الأجل للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجالي الصناعة والزراعة طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري بعائد إقراض (7%) بغرض تمويل الآلات أو المعدات أو خطوط الإنتاج الجديدة لمدة أقصاها 10 سنوات، وبحد أقصى 40 مليون جم بشرط عدم الاستفادة من هذه المبادرة من بنك آخر.

5- يتضح ان هناك علاقة طردية بين القروض Ions وبين GDP، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير نحو 0.009321، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويشير إلى أن ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع GDP بنحو 0.009321 وحدة في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها.

6- بعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائج هذا النموذج، وبالنظر إلى نتائج التقدير يتضح أن تمويل المشروعات متمثلة في قروض بنك مصر للمشروعات لها تأثير معنوي على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، والنموذج في مجمله معنوي، وهذا الأمر يجعلنا نقبل به، وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أن مبادرات الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2020 لها تأثير على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- التوصيات:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات لعل من أهمها ما يلي:

- 1- ينبغي تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية.
- 2- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى مثل كوريا الجنوبية والهند في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة منها في تنمية وتطوير هذا القطاع.
- 3- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال التسويق الإلكتروني، والاشتراك في المعارض المحلية والدولية، وكذلك توفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات هذه المشروعات.
- 4- إنشاء قاعدة بيانات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل البيانات عن المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، والآلات والمعدات، والأسعار التقريبية لها، وأسواق التصدير، ومصادر التمويل وغيرها.
- 7- تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة مثل الشمول المالي لدى مؤسسات التمويل التقليدية من بنوك تجارية ومتخصصة، وشركات استثمار، ومؤسسات تمويل تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والضمانات المتوفرة لديها.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- 1- أبو دية ماجد، (دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، 2016.

- 2- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2012.
- 3- بنك الكويت الدولي، "الشمول المالي في دولة الكويت" وحدة البحوث، مايو 2015.
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012.
- 5- جلال الدين بن رجب (2018)، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- 6- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
- 7- حنين محمد بدر عجزور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، 2017.
- 8- سماح مصطفى في عبدالغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، مصر.
- 9- سمير عبد الله وآخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، 2016.
- 10- صالح يوسف درديرة، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا، 2005/7.
- 11- عبد الماجد الساوي وقاسم علي (2015)، "دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي: دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات التجارية.
- 11- عبدالمطلب عبدالحاميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 12- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، عمان، 2006.
- 13- محمود سلامة الجوفيل، "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.
- 14- مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، فبراير 2016، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مصر.
- 15- المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بذرات نجاح تقطف الأوطان ثمارها، جريدة الرياض، العدد 17156، 4 يونيو 2015.
- 16- نانسي البناء، (نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، 17 أبريل 2018.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

1- Burger, P. (2003). Sustainable fiscal policy and economic stability. Books

- 2- Dinabandhu sethi, D. a. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. journal of financial economic policy. 10(3),
- 3- Enterprises in Ghana- A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi", Journal of Education and Practice, Vol. (5), No.(11)
- 4- Friedman, M. (1995). A monetary and fiscal framework for economic stability. in Essential Readings in Economics Palgrave, London
- 5- Han, Rui, and Martin Melecky, "financial inclusion for financial stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global financial crisis. "policy Research working paper 6577, world Bank, Washington; 2013,p.6.
<http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar>
- 6- Inoue, T. (2019), "Financial inclusion and poverty reduction in India", *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 11 No. 1, pp. 21-33. <https://doi.org/10.1108/JFEP-01-2018-0012>
- 7- Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance .
- 8- Oke, M., and Aluko, O., (2015) "Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria", Journal of Business and Management, Vol
- 9- ...ume (17), Issue (4)
- 10- Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia.
- 11- Sahay. Ratna, and others," financial inclusion: can it. Meet multiple macroeconomic Goals? " IMF staff discussion note 15/17. International monetary fund, Washington, DC,2015,P.P.16-18.
- 12- Sarma, M., & Pais, J. (2008, September). Financial inclusion and development: A cross country analysis. In Annual Conference of the Human Development and Capability Association, New Delhi
- 13- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development
- 14- Sethi, D., & Acharya, D. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. Journal of Financial Economic Policy
- 15- Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Crosscountry Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal,
- 16- Yeboah, J., (2014), "The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale
- 17- yilmaz bayar, M. D. (june 2018). financial inclusion and economic growth:
- 18- yilmaz bayar, M. D. (june 2018). financial inclusion and economic growth: evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics , 18(2), 95-100

المواقع الالكترونية

1- موقع بنك مصر: <https://www.banquemisr.com/ar/funding-smes/medium-enterprises-credit-projects>

2- موقع مجلس الوزراء: <https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4577>

3- موقع وزارة التجارة والصناعة : <http://www.mti.gov.eg/Arabic/Reports.pdf>

الهوامش

(¹)

Inoue, T. (2019), "Financial inclusion and poverty reduction in India", *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 11 No. 1, pp. 21-33. <https://doi.org/10.1108/JFEP-01-2018-0012>

(²) سمير عبد الله وآخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، القدس ورام الله، ص 17.

(³) أبو دية ماجد، (دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، 2016، ص 22.

(⁴) جلال الدين بن رجب (2018)، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص 3.

(⁵) حنين محمد بدر عجزور: دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، 2017، ص ص 11-15.

(⁶) حسان خضرم، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص 3.

(7) المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بذرات نجاح تقطف الأوطان ثمارها، جريدة الرياض، العدد 17156، 4 يونيو 2015.

(8) حسان خضرم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(9) المرجع السابق مباشرة.

(¹⁰) عبدالمطلب عبدالحاميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 220.

(¹¹) سماح مصطفى عبدالغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، مصر، ص 7.

(¹²) صالح يوسف درديرة: دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا، 2005/7.

(¹³) ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، عمان، 2006، ص 3، 4.

(¹⁴) موقع بنك مصر <https://www.banquemisr.com/ar/funding-smes/medium-enterprises-credit-projects>

(¹⁵) موقع وزارة التجارة والصناعة. <http://www.mti.gov.eg/Arabic/Reports.pdf>

(¹⁶) موقع مجلس الوزراء . <https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4577>